

تقرير إخباري

«حكومة إدارة الفراغ الرئاسي»: الصلاحيات والدور

المراسيم بالإجماع أيضا. وتضيف المصادر أن مجلس الوزراء في ظل الفراغ الرئاسي يبقى على آلية العمل الدستوري نفسها المنصوص عنها في المادة 65 والتي تحدد بوضوح صلاحيات مجلس الوزراء الذي تناط به السلطة التنفيذية، كما تحدد أيضا النصاب القانوني لانعاقده (كثيرة) ثلثي أعضائه) وكيفية اتخاذ قراراته توافقيا. وإذا تعذر ذلك يحصل التصويت بأكثرية الحضور، ما عدا «المواضيع الأساسية» التي تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها. (المواضيع الأساسية هي 14، وهي: تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلام، التعيين العامة، الاتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للإماتية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر في التقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء).

وأشارت المصادر إلى أن النص الدستوري واضح، وبالتالي لا صحة للاجتهادات التي يروج لها البعض أن مجلس الوزراء سيعتقل في ظل الفراغ الرئاسي لأنه لا إجماع بين الوزراء حول المواضيع المطروحة. وأوردت مثلا على أن حكومة الرئيس فؤاد السنيورة التي مارست صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بعد انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود، كانت ناقصة 7 وزراء وفقا لمرسوم تشكيلها (6 وزراء يمثلون الطائفة الشيعية والوزير الأرثوذكسي يعقوب الصراف). ومع ذلك اتخذت حكومة السنيورة سلسلة من القرارات والمراسيم منيئة بتوقيعات الوزراء. ودعت المصادر إلى عدم اختراع مادة جديدة لإحداث جدل دستوري حولها. لأن النص الدستوري واضح وهو أقوى من أي اجتهاد، وبالتالي فإن صلاحيات حكومة الرئيس سلام، في ظل فراغ رئاسي محتمل، كاملة وغير مفقودة وآلية عملها والتصويت فيها وإصدار المراسيم تبقى إياها.

في هذا الإطار، يرى النائب وليد جنبلاط أن الفراغ الرئاسي غير موجود، ويقول: «طبعاً يستحسن انتخاب الرئيس الجديد، لكن إذا لم يحصل ذلك فلا يهولن أحد علينا بالفراغ. وحكومة الرئيس تمام سلام موجودة لتسلم سلطات الرئاسة ولا مشكلة في ذلك. ولا أعتقد أنه سيحصل خلاف على الأمر. وأنا أرفض عبارة الفراغ التي يرددها البعض».

بيروت: يتراقف الحديث عن ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية مع حديث آخر عن فراغ محتمل في الموقع الرئاسي بعد انتهاء ولاية الرئيس سليمان لتتسلم حكومة الرئيس سلام صلاحيات رئيس الجمهورية على غرار ما حصل في نهاية عهد الرئيس إميل لحود حين تولت حكومة الرئيس السنيورة مجتمعة صلاحيات رئيس الجمهورية. ويدور لفظ حول الصلاحيات التي تنتقل إلى مجلس الوزراء مجتمعاً، بين قائل إن هذه الصلاحيات محدودة وتقع تحت تصرف الأعمال في نطاق ضيق، وبين قائل أنه لا محدودة للصلاحيات الرئاسية التي تتولاها الحكومة، وأي اجتهاد في هذا السياق يسقط أمام وضوح النص (المادة 62 من الدستور).

تبدى مصادر نيابية معنية استغرابها لتسريب عدد من وزراء حكومة سلام معلومات حول عدم قدرة الحكومة، إذا ما حل الفراغ، على اتخاذ أي قرار وبالتالي تعطيل عمل الحكومة لأن القرارات يجب أن تكون بالإجماع وأن تحمل المراسيم الصادرة عن الحكومة توقيع الوزراء الـ 24 جميعهم وإلا لا تكون نافذة. وأشارت إلى أن بعض الوزراء عمل على «تعميم» هذا الاجتهاد الدستوري و«تهيب» حيطان، على الوزراء الآخرين لا سيما الجدد منهم في محاولة لدفع مجلس الوزراء إلى الموافقة على عدد من المواضيع ومن بينها تعيينات، بحجة أن الحكومة ستكون معطلة عند حلول الفراغ. ومن أهداف هذه الحملة ترميز تعيينات إدارية معينة و«سلقها» وعدم الإفصاح في المجال أمام درسها وتوسيع إطار الأسماء المرشحة إلى عدد من المواقع الإدارية.

في هذا الإطار، أكدت مصادر قانونية وأخرى نيابية شاركت في اجتماعات الطائف، أنه لا صحة لـ «التحويل» الذي يلجأ إليه عدد من الوزراء حول الحاجة إلى موافقة جميع الوزراء على القرارات والتوقيع على المراسيم التي تصدر عن جلسات مجلس الوزراء في ظل الفراغ الرئاسي، ذلك لأن مجلس الوزراء يبقى يمارس صلاحياته كاملة بصرف النظر عن صلاحيات رئيس الجمهورية التي سيتولاها وكالة ريثما ينتخب رئيس جديد، علماً أن رئيس الجمهورية عندما يحضر جلسات مجلس الوزراء يترأسها لكن لا صوت له. واستطراداً، فإن المادة الدستورية 62 (التي تنص على الآتي: «في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت تناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء») لا تتحدث عن قرارات وزارية بالإجماع ولا عن توقيع

بيروت: يتراقف الحديث عن ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية مع حديث آخر عن فراغ محتمل في الموقع الرئاسي بعد انتهاء ولاية الرئيس سليمان لتتسلم حكومة الرئيس سلام صلاحيات رئيس الجمهورية على غرار ما حصل في نهاية عهد الرئيس إميل لحود حين تولت حكومة الرئيس السنيورة مجتمعة صلاحيات رئيس الجمهورية. ويدور لفظ حول الصلاحيات التي تنتقل إلى مجلس الوزراء مجتمعاً، بين قائل إن هذه الصلاحيات محدودة وتقع تحت تصرف الأعمال في نطاق ضيق، وبين قائل أنه لا محدودة للصلاحيات الرئاسية التي تتولاها الحكومة، وأي اجتهاد في هذا السياق يسقط أمام وضوح النص (المادة 62 من الدستور).

تبدى مصادر نيابية معنية استغرابها لتسريب عدد من وزراء حكومة سلام معلومات حول عدم قدرة الحكومة، إذا ما حل الفراغ، على اتخاذ أي قرار وبالتالي تعطيل عمل الحكومة لأن القرارات يجب أن تكون بالإجماع وأن تحمل المراسيم الصادرة عن الحكومة توقيع الوزراء الـ 24 جميعهم وإلا لا تكون نافذة. وأشارت إلى أن بعض الوزراء عمل على «تعميم» هذا الاجتهاد الدستوري و«تهيب» حيطان، على الوزراء الآخرين لا سيما الجدد منهم في محاولة لدفع مجلس الوزراء إلى الموافقة على عدد من المواضيع ومن بينها تعيينات، بحجة أن الحكومة ستكون معطلة عند حلول الفراغ. ومن أهداف هذه الحملة ترميز تعيينات إدارية معينة و«سلقها» وعدم الإفصاح في المجال أمام درسها وتوسيع إطار الأسماء المرشحة إلى عدد من المواقع الإدارية.

في هذا الإطار، أكدت مصادر قانونية وأخرى نيابية شاركت في اجتماعات الطائف، أنه لا صحة لـ «التحويل» الذي يلجأ إليه عدد من الوزراء حول الحاجة إلى موافقة جميع الوزراء على القرارات والتوقيع على المراسيم التي تصدر عن جلسات مجلس الوزراء في ظل الفراغ الرئاسي، ذلك لأن مجلس الوزراء يبقى يمارس صلاحياته كاملة بصرف النظر عن صلاحيات رئيس الجمهورية التي سيتولاها وكالة ريثما ينتخب رئيس جديد، علماً أن رئيس الجمهورية عندما يحضر جلسات مجلس الوزراء يترأسها لكن لا صوت له. واستطراداً، فإن المادة الدستورية 62 (التي تنص على الآتي: «في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت تناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء») لا تتحدث عن قرارات وزارية بالإجماع ولا عن توقيع

مصادر 8 آذار لـ «الأنباء»: الصفة الرئاسية تطل الرئاستين الثانية والثالثة

ترى أوساط سياسية مطلعة لـ 8 آذار أن المعادلة التي ستحكم المرحلة القادمة «رئاسة» الجمهورية لـ 8 آذار ورئاسة الحكومة لـ 14 آذار، لكن بتوافق، فإذا كان الرئيس سعد الحريري يطمح بالعودة إلى رئاسة الحكومة، وهذا هو الاتجاه الدولي والإقليمي تقول مصادر متابعه للملف الرئاسي فعليه أن يترك هذا مضطر لتقديم التنازلات لـ 8 آذار في موضوع رئاسة الجمهورية، والرئيس سعد الحريري يعرف هذه المعادلة جيداً، أما إذا كان رئيس الجمهورية توافقياً ووسطياً فهذا يعني أن الحريري لن يعود والمرحلة ستفرض عودة الرئيس نجيب ميقاتي أو أي شخصية سنية أخرى.»

الملك الرئاسي اللبناني على الالآن، بحسب المصادر، والتركيز هو الآن على العراق وسورية، فيما ملف الرئاسة اللبنانية يحتاج المنطقة

ترى أوساط سياسية مطلعة لـ 8 آذار أن المعادلة التي ستحكم المرحلة القادمة «رئاسة» الجمهورية لـ 8 آذار ورئاسة الحكومة لـ 14 آذار، لكن بتوافق، فإذا كان الرئيس سعد الحريري يطمح بالعودة إلى رئاسة الحكومة، وهذا هو الاتجاه الدولي والإقليمي تقول مصادر متابعه للملف الرئاسي فعليه أن يترك هذا مضطر لتقديم التنازلات لـ 8 آذار في موضوع رئاسة الجمهورية، والرئيس سعد الحريري يعرف هذه المعادلة جيداً، أما إذا كان رئيس الجمهورية توافقياً ووسطياً فهذا يعني أن الحريري لن يعود والمرحلة ستفرض عودة الرئيس نجيب ميقاتي أو أي شخصية سنية أخرى.»

الملك الرئاسي اللبناني على الالآن، بحسب المصادر، والتركيز هو الآن على العراق وسورية، فيما ملف الرئاسة اللبنانية يحتاج المنطقة

أخبار وأسرار لبنانية

● **الموعدان لم يحددا بعد:** طلب الوزير جبران باسيل موعداً لزيارة رسمية إلى المملكة السعودية، وموعداً آخر لزيارة الولايات المتحدة في إطار زيارته العربية والدولية، ولكنه لم يحصل على جواب، والموعدان لم يحددا بعد لسبب سياسي وهو أن لا تعطى لزيارته إلى كل من الرياض وواشنطن تفسيرات وأبعادا سياسية لها علاقة بانتخابات الرئاسة، وكون باسيل ينتهي إلى حزب سياسي ويعمل على تسويق العماد ميشال عون للرئاسة.

● **زيارة جنبلاط إلى موسكو أقيمت أم أرحمت؟:** المعلومات تقول إن موعد الزيارة لم يحدد بعد في انتظار المزيد من الاتصالات حول الملف الرئاسي، علماً أنه قال أمام زواره إن زيارة العاصمة الروسية غير مرغوبة بالاستحقاق الرئاسي بقدر ما هي معنية باستشراف الموقف حيال التطورات السورية المتلاحقة ومسار الانتخابات الرئاسية السورية وموقف موسكو منها.

● **ويقول جنبلاط حين يسال عن الأنباء** بأن الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند طلب منه لعب دور في شأن التوصل إلى رئيس توافقي، إن الأخير «لم يطلب مني شيئاً، سال عما آلت إليه جهود انتخاب الرئيس، فكان جوابي أن لدينا مرشحاً في اللقاء الديموقراطي ونشرت ما يتميز به من اعتدال ومواصفات لمصلحة العيش المشترك بين اللبنانيين. وأبدى رغبتني في أن يكون الاستحقاق في موعد».

● **أرتياح سياسي واقتصادي:** تركزت عودة السفير السعودي علي عوض العسيري إلى بيروت ارتياحاً على مستويين: المستوى السياسي لأن هذه العودة تشكل قوة دفع إيجابية للاستحقاق الرئاسي، وهذا ما بدأ يتحقق مع حرة استهوان السفير السعودي من عين التينة في لقاءه استكشافي مع الرئيس بري، والمستوى

فريق 8 آذار يعطل النصاب.. وبري يعين الجلسة الرابعة في 15 الجاري جلسة الانتخاب الرئاسية الثالثة لم تكن ثابتة وعون يلتقي الجميل: «الأجواء كثير إيجابية»



(محمود الطويل)

النائب ميشال عون مستقبلاً الرئيس أمين الجميل في الربية أمس

لا تدور بين التوافقي وغيره حلوه تحدث بدوره معلناً استمراره في الترشح، بقصد ريد الهوة من 8 و 14 آذار، ولغاية مد الجسور بين كل اللبنانيين. داعياً إلى انتخاب رئيس جمهورية المصلحة الوطنية على غرار حكومة تمام سلام.

الناشطة ستريدا ججعج تذكرت في يوم أمس، السابع من مايو 2008، يوم انتشر حزب الله في بيروت وبعض الجبل، وقالت: سمير ججعج مستمر في معركته، وطمانت الجميع إلى تماسك 14 آذار وحصره بعين الحساد.

رئيس القوات المرشح الرئاسي سمير ججعج، الذي كان يتابع الحراك في مجلس النواب عبر الشاشة، اعتبر أن ما جرى أمس، وقبله انقلاب على الدستور والتقاليد والتاريخ السياسي للبلد. ورفض ججعج التلطي خلف شعار التوافق، واعتبر أن تعطيل جلسات الانتخاب تتم تغذيتها بشعار التوافق، لكن الحركة السياسية اليوم

الصفدي وأحمد كرامي ونقولا فتوش وقاسم عبدالعزيز، أي ما مجموعه 17 نائباً. حسابياً لن يكون بمقدور أي من الفريقين تأمين النصاب في ظل مقاطعة الفريق الآخر، حتى لو ساهم النواب الوسطيون بحضورهم، وبالتالي لم يعد بشكل فريقين الواسطين بقيادة النائب جنبلاط «بيضة» قبان، النصاب في جلسة الانتخاب، لكنه حتما يشكل «بيضة قبان» الفوز بالنسبة لمرشح أي من الفريقين، وهو ما ليس مطروحاً في أي حال. وفي ظل استمرار المواقف على ما هي عليه، وغياب اسم المرشح التوافقي، فإن الفترة الفاصلة حتى 25 مايو بحسب الأوساط لن تشهد انعقاد جلسة في مجلس النواب، لا نصابياً ولا تصويتاً.

الارهاب، وسط صمت كبير للوسائل الإعلامية العائدة لحليفه حزب الله مادام يؤمن بالأحكام الصادرة عن القضاء، وهل يستطيع العماد عون أن يخبرنا كيف انتهت المخابرات السورية ملفاته في المحكمة العسكرية لقاءه إبراه مع حزب الله والنظام السوري صفقة العودة إلى لبنان.

ولفت ججنجيان في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن العماد عون ليس مرشح حزب الله، لا التوافقي ولا حتى الصدامي، فحزب الله يستعمل العماد عون كحصان طروادة لتعطيل الانتخابات الرئاسية ومن ثم نسم اجباب اللبنانيين على الذهاب إلى تسوية تأتي برئيس لا قدرة له على مقاربة السلاح غير الشرعي والمشاركة في الحرب السورية، بدليل عدم ترشيح حزب الله رسمياً ليعون وذلك تحت عنوان أن اليعون لن يكون مرشحاً في وجه د.سمير ججعج، مؤكداً أن قوي 14 آذار تسعى انطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية إلى قيام الدولة القوية وتأتي

المرشح الرئاسي هنري حلوه تحدث بدوره معلناً استمراره في الترشح، بقصد ريد الهوة من 8 و 14 آذار، ولغاية مد الجسور بين كل اللبنانيين. داعياً إلى انتخاب رئيس جمهورية المصلحة الوطنية على غرار حكومة تمام سلام.

الناشطة ستريدا ججعج تذكرت في يوم أمس، السابع من مايو 2008، يوم انتشر حزب الله في بيروت وبعض الجبل، وقالت: سمير ججعج مستمر في معركته، وطمانت الجميع إلى تماسك 14 آذار وحصره بعين الحساد.

رئيس القوات المرشح الرئاسي سمير ججعج، الذي كان يتابع الحراك في مجلس النواب عبر الشاشة، اعتبر أن ما جرى أمس، وقبله انقلاب على الدستور والتقاليد والتاريخ السياسي للبلد. ورفض ججعج التلطي خلف شعار التوافق، واعتبر أن تعطيل جلسات الانتخاب تتم تغذيتها بشعار التوافق، لكن الحركة السياسية اليوم

الصفدي وأحمد كرامي ونقولا فتوش وقاسم عبدالعزيز، أي ما مجموعه 17 نائباً. حسابياً لن يكون بمقدور أي من الفريقين تأمين النصاب في ظل مقاطعة الفريق الآخر، حتى لو ساهم النواب الوسطيون بحضورهم، وبالتالي لم يعد بشكل فريقين الواسطين بقيادة النائب جنبلاط «بيضة» قبان، النصاب في جلسة الانتخاب، لكنه حتما يشكل «بيضة قبان» الفوز بالنسبة لمرشح أي من الفريقين، وهو ما ليس مطروحاً في أي حال. وفي ظل استمرار المواقف على ما هي عليه، وغياب اسم المرشح التوافقي، فإن الفترة الفاصلة حتى 25 مايو بحسب الأوساط لن تشهد انعقاد جلسة في مجلس النواب، لا نصابياً ولا تصويتاً.

الصفدي وأحمد كرامي ونقولا فتوش وقاسم عبدالعزيز، أي ما مجموعه 17 نائباً. حسابياً لن يكون بمقدور أي من الفريقين تأمين النصاب في ظل مقاطعة الفريق الآخر، حتى لو ساهم النواب الوسطيون بحضورهم، وبالتالي لم يعد بشكل فريقين الواسطين بقيادة النائب جنبلاط «بيضة» قبان، النصاب في جلسة الانتخاب، لكنه حتما يشكل «بيضة قبان» الفوز بالنسبة لمرشح أي من الفريقين، وهو ما ليس مطروحاً في أي حال. وفي ظل استمرار المواقف على ما هي عليه، وغياب اسم المرشح التوافقي، فإن الفترة الفاصلة حتى 25 مايو بحسب الأوساط لن تشهد انعقاد جلسة في مجلس النواب، لا نصابياً ولا تصويتاً.

الارهاب، وسط صمت كبير للوسائل الإعلامية العائدة لحليفه حزب الله مادام يؤمن بالأحكام الصادرة عن القضاء، وهل يستطيع العماد عون أن يخبرنا كيف انتهت المخابرات السورية ملفاته في المحكمة العسكرية لقاءه إبراه مع حزب الله والنظام السوري صفقة العودة إلى لبنان.

ولفت ججنجيان في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن العماد عون ليس مرشح حزب الله، لا التوافقي ولا حتى الصدامي، فحزب الله يستعمل العماد عون كحصان طروادة لتعطيل الانتخابات الرئاسية ومن ثم نسم اجباب اللبنانيين على الذهاب إلى تسوية تأتي برئيس لا قدرة له على مقاربة السلاح غير الشرعي والمشاركة في الحرب السورية، بدليل عدم ترشيح حزب الله رسمياً ليعون وذلك تحت عنوان أن اليعون لن يكون مرشحاً في وجه د.سمير ججعج، مؤكداً أن قوي 14 آذار تسعى انطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية إلى قيام الدولة القوية وتأتي

المرشح الرئاسي هنري حلوه تحدث بدوره معلناً استمراره في الترشح، بقصد ريد الهوة من 8 و 14 آذار، ولغاية مد الجسور بين كل اللبنانيين. داعياً إلى انتخاب رئيس جمهورية المصلحة الوطنية على غرار حكومة تمام سلام.

الناشطة ستريدا ججعج تذكرت في يوم أمس، السابع من مايو 2008، يوم انتشر حزب الله في بيروت وبعض الجبل، وقالت: سمير ججعج مستمر في معركته، وطمانت الجميع إلى تماسك 14 آذار وحصره بعين الحساد.

رئيس القوات المرشح الرئاسي سمير ججعج، الذي كان يتابع الحراك في مجلس النواب عبر الشاشة، اعتبر أن ما جرى أمس، وقبله انقلاب على الدستور والتقاليد والتاريخ السياسي للبلد. ورفض ججعج التلطي خلف شعار التوافق، واعتبر أن تعطيل جلسات الانتخاب تتم تغذيتها بشعار التوافق، لكن الحركة السياسية اليوم

الصفدي وأحمد كرامي ونقولا فتوش وقاسم عبدالعزيز، أي ما مجموعه 17 نائباً. حسابياً لن يكون بمقدور أي من الفريقين تأمين النصاب في ظل مقاطعة الفريق الآخر، حتى لو ساهم النواب الوسطيون بحضورهم، وبالتالي لم يعد بشكل فريقين الواسطين بقيادة النائب جنبلاط «بيضة» قبان، النصاب في جلسة الانتخاب، لكنه حتما يشكل «بيضة قبان» الفوز بالنسبة لمرشح أي من الفريقين، وهو ما ليس مطروحاً في أي حال. وفي ظل استمرار المواقف على ما هي عليه، وغياب اسم المرشح التوافقي، فإن الفترة الفاصلة حتى 25 مايو بحسب الأوساط لن تشهد انعقاد جلسة في مجلس النواب، لا نصابياً ولا تصويتاً.

الصفدي وأحمد كرامي ونقولا فتوش وقاسم عبدالعزيز، أي ما مجموعه 17 نائباً. حسابياً لن يكون بمقدور أي من الفريقين تأمين النصاب في ظل مقاطعة الفريق الآخر، حتى لو ساهم النواب الوسطيون بحضورهم، وبالتالي لم يعد بشكل فريقين الواسطين بقيادة النائب جنبلاط «بيضة» قبان، النصاب في جلسة الانتخاب، لكنه حتما يشكل «بيضة قبان» الفوز بالنسبة لمرشح أي من الفريقين، وهو ما ليس مطروحاً في أي حال. وفي ظل استمرار المواقف على ما هي عليه، وغياب اسم المرشح التوافقي، فإن الفترة الفاصلة حتى 25 مايو بحسب الأوساط لن تشهد انعقاد جلسة في مجلس النواب، لا نصابياً ولا تصويتاً.

الارهاب، وسط صمت كبير للوسائل الإعلامية العائدة لحليفه حزب الله مادام يؤمن بالأحكام الصادرة عن القضاء، وهل يستطيع العماد عون أن يخبرنا كيف انتهت المخابرات السورية ملفاته في المحكمة العسكرية لقاءه إبراه مع حزب الله والنظام السوري صفقة العودة إلى لبنان.

ولفت ججنجيان في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن العماد عون ليس مرشح حزب الله، لا التوافقي ولا حتى الصدامي، فحزب الله يستعمل العماد عون كحصان طروادة لتعطيل الانتخابات الرئاسية ومن ثم نسم اجباب اللبنانيين على الذهاب إلى تسوية تأتي برئيس لا قدرة له على مقاربة السلاح غير الشرعي والمشاركة في الحرب السورية، بدليل عدم ترشيح حزب الله رسمياً ليعون وذلك تحت عنوان أن اليعون لن يكون مرشحاً في وجه د.سمير ججعج، مؤكداً أن قوي 14 آذار تسعى انطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية إلى قيام الدولة القوية وتأتي



شانت ججنجيان

رأى عضو كتلة القوات اللبنانية وكتلة نواب زحلة النائب شانت ججنجيان أن في لبنان فريقاً سياسياً ليس من مصلحته تسكير دفاتر الماضي التي من المفترض أن يكون اتفاق المصالحة في الطائف قد طوى صفحاتها، وأسس لمرحلة جديدة في حياة بناء الدولة القوية، معتبراً أن هذا الفريق لا يمكن له الاستمرار إلا على نداء الجراح ونبتش القيور عند كل مفصل واستحقاق دستوري وذلك على قاعدة «أما أنا رئيس للبلاد أو لن يكون أحد غيري»، ويتعاطى باستنسية مع الأحكام القضائية، في حين يدرك جيداً أن القضاء على المقترضين خلال حقبة الوصاية السورية، كان قضاءً على مفاصل النظام الأمني اللبناني - السوري المشترك، متسائلاً: ماذا اتهم الفريق العوني القضاء العسكري بالتسييس عندما دان العميد فايز كرم بتهمة التعامل مع إسرائيل والوزير السابق ميشال سماحة بتهمة

بيروت - عمر حنجر

كما كان متوقفاً، جلسة الانتخاب الرئاسية الثالثة لم تكن ثابتة، لقد قاطعها نواب حزب الله وكتلة العماد ميشال عون، كما الجلسة السابقة، ولم يكن حضور الثلاثة وسبعين نائباً كافياً لتأمين النصاب المفترض وهو 86، فأعلن الرئيس نبيه بري تأجيلها إلى الخميس 15 مايو، حيث بعدها يصبح على مجلس النواب أن يعقد جلسات متتالية في الأيام العشرة الأواخر من المهلة الدستورية لانتخاب رئيس.

رئيس المجلس النواب بومعد لإقرار سلسلة رتب ورواتب الموظفين يوم 14 مايو، أي قبل يوم واحد من تحول مجلس النواب إلى هيئة ناخبة فقط، بحيث يكون عليهم إما إقرارها في ذلك اليوم وإما مواجهة الموظفين المستفيدين منها.

نصاب الجلسة النيابية، خلق نوعاً من المرارة لدى فريق 14 آذار، وخصوصاً المسيحيين منهم الذين بدأوا يستشعرون بشيخ الفراغ. الرئيس أمين الجميل، تابع مشاوراته أمس، فالنتقى العماد ميشال عون الذي تتحمل كتهمة مسؤولية تعطيل الجلسات، وقال بعد اللقاء أنه كان مفيداً وإيجابياً وتخلله اتفاق على بذل كل الجهود لإتمام هذا الاستحقاق، وذلك نحن نريد رئيساً قادراً يطمئن كل اللبنانيين وخصوصاً المسيحيين.

ورداً على سؤال، قال أنه لمس من د.سمير ججعج الذي التقاه أمس الأول، نوايا طيبة، واستعداداً للمساعدة، وكذا الحال مع الجنرال، لأن رئاسة الجمهورية هي الرمز الجامع بين كل اللبنانيين.

من جهته، العماد عون الذي كان يقف إلى جانب الجميل عند حديثه للصحافيين، بدأ أكثر تفأؤلاً، حيث قال: هذا الاجتماع أعطى نتائج كثير إيجابية، وأعتقد أننا بدأنا مرحلة جديدة مع فخامة الرئيس من التعاون، ولدينا إصرار على أن الانتخابات يجب أن تحصل ضمن المهلة الدستورية.

بعد إعلان تأجيل الجلسة، بدأت ردود الفعل، النائب القواني إيلي كيروز دعا الرئيس نبيه بري إلى اعتماد موقف رئيس مجلس النواب الأسبق صبري حمادة في الانتخابات الرئاسية عام 1970، فأمام تهديد المعارضة الانتخابية، أعلن حمادة أنه سيدعو إلى جلسة ويعتبر التصاصب مؤسفاً بحضور الأكثرية المطلقة.

واعتبر أن الالتزام بنصاب الثلثين الذي اعتمده الرئيس بري مخالف للرأي التشريعي الغالب.